الحدود العراقية الإيرانية : دراسة تاريخية سياسية

د. بيداء محمود أحمد

مركز دراسات وبحوث الوطن العربي

المقدمة

شكلت مشكلات وخلافات الحدود أحدى ابرز مدخلات الصراعات والحروب في الوقت الماضي والحاضر ، اذ هي النقاط الحمراء التي يجب ان تقف عندها الدول ، وهي المراكز الحيوية والنقاط الاستراتيجية التي ترى دولا معينة ان الوصول لها هو مطلب لا بد من تحقيقه وان تمت التضحية بالأموال والرجال وبفترات من البناء الاقتصادي .

وتشير الدراسات الاستراتيجية الحديثة ، والتي تخص أنواع وأنماط الصراعات الدولية في العالم المعاصر الى ان عدد النزاعات المسلحة الكبرى للفترة 1990-2003 على سبيل المثال بلغ 356 نزاعا موزعة على مناطق الشرق الأوسط أفريقيا واسيا وأمريكا اللاتينية وأوربا وان نزاعات الحدود تشكل قسما كبيرا منها(1).

والصراع العراقي الإيراني ، ومن قبله الصراع الفارسي العثماني ، واحد من الصراعات التي تطورت لأشد حالاتها وهي الحرب ، بسبب الخلافات الحدودية بين البلدين ، رغم كل عوامل التداخل المشتركة التي يجب على الأقل ان توحد لا تفرق ، وان تجمع لا تقاطع ، ولكن تاريخ العلاقات الثنائية أشار أكثر من مرة الى حالة توتر وصراع وحرب بسبب مشكلة الحدود بين العراق وإيران .

قد يرى الناظر الى خارطة الحدود العراقية الإيرانية ان ثمة مواطن عديدة للالتقاء وكأن الحدود لا يقع بينها مناطق فاصلة ، ربما باستثناء المنطقة الشمالية حيث الجبال الشاهقة ، اما ما بعدها جنوبا فسهول مشتركة تخترق حدود البلدين ، اذ يقع شرقا النجد الايراني الشاسع الذي قامت عليه الحضارة الفارسية ، والى الغرب تقع البراري الغربية الشاسعة بنفس القدر لحوض دجلة

والفرات وفيها جنوبا مسطحات مائية كبيرة ، ومن ثم مجرى مائي كان هو السبب الاكبر لان تؤدي مشكلة الحدود الى حرب طاحنة لثمان سنوات .

اذ كانت المشكلة الاكثر صعوبة في القرن الماضي ، تتمركز حول السيادة على شط العرب ، وهو مجرى مائي طوله حوالي 130 ميلا ويشكله التحام نهري دجلة والفرات . ان الاميال الخمسة والخمسين الاخيرة من رحلة الشط الى الخليج العربي هي التي تشكل الحدود بين العراق وايران ، وثمة 15 ميلا الى الشمال من بداية الشط ترتبط باكثر النظم النهرية أهمية وهو نهر الكارون .

ويعتبر الشط والمنطقة التي تحيطه ذو أهمية استراتيجية واقتصادية لكلا البلدين ، ولكن أكثر اهمية بالنسبة للعراق ، بل يعتبر شط العرب الشريان الحيوي للاقتصاد العراقي ، اذ يمتلك البلد أقل من خمسين ميلا من الشاطئ في الخليج ، معظمه ضحل ومستنقعي ووعاؤه لا يناسب تطويره الى ميناء اذ ستكون تكاليف التطوير الأساسي كبيرة ، وبرغم وجود ميناء أم قصر (غربي النهاية القصوى للشاطئ العراقي في الخليج) فانه يقع في منطقة طينية غرينية ويكون التقدم اليه من الخليج عبر قناة ضيقة تسيطر عليها جزيرتا وربة وبوبيان الكويتيتان .

ولذلك قد تصدق تلك الرؤية التي راتها الصحفية البريطانية الكبيرة كلوديا رايت حيث أكدت بانه ((من وجهة النظر العراقية ، ثمة أيادي عدائية ذات قدرة على الدوام حول عنق البلد)) ، ولذلك السبب يجد العراق بان أعظم موجوداته الاقتصادية وبالتالي الاستراتيجية أهمية ،هي غير محمية لان العراق يفتقر الى العمق الاستراتيجي والجغرافي .

ولذلك أدت الحدود على الدوام الى إدخال العلاقات العراقية الإيرانية ميدان التنافس الدائم ، والصراع شبه المستمر ، والحروب العسكرية .

والتاريخ الحديث لهذا الصراعات قد بدأ مع المنافسة العثمانية –الصفوية في القرن السادس عشر.ولقد استمرت هذه المنافسة حتى القرن الثامن عشر وعبر عنها أفضل تعبير حصار نادر شاه للموصل وبغداد في عام 1734 واحتلال كريم خان زند للبصرة في عام 1774 ، وبرغم ان التوترات والمنافسات الحدودية قد استمرت في القرن التاسع عشر فقد أصبح الموقف أكثر استقرارا تحت المحتل البريطاني ، الذي أرسل فرق مسح مشتركة لرسم الحدود التي لطالما شهدت (الحدود) مسارات تعديل لاكثر من مرة ، فعلى سبيل المثال امتد خط الحدود في الفترة الواقعة بين عامي 1534–1914من مصب شط العرب متبعا مستوى المياه المنخفضة لهذا الشط باستثناء القسم المتاخم لمياه ميناء المحمرة بحيث اعطى لايران 3,5 كم في البداية ثم 7وربع كم فيما بعد ، ثم سار

هذا الخط في هور الحويزة وضمن سفوح جبال شتكوه حتى مدينة مندلي وجنوب حلبجة ، وجبال آب سيروان وهورمان ومن ثم وسط نهر قزانجة الزاب الاسفل ويلتقي بعد ذلك بالحدود العراقية التركية . ان ما سبق يوضح خط الحدود في الفترة التي انتهت عام 1914 (2).

وبعد هذا التاريخ رسم خط الحدود بنفس الامتداد فيما عدا تعديل بسيط جرى ضمن منطقة شط العرب مقابل مدينة عبادان ، وذلك بموجب معاهدة 1937 الموقعة بين العراق وايران ، اذ امتد خط الحدود مع خط العمق المائي بعد ان كان يتبع مستوى المياه المنخفضة في السابق ، ثم جاءت بعد ذلك اتفاقية 1975 في الجزائر بين الطرفين لمحاولة ايجاد مخرج نهائي لمشاكل الحدود ، تلك المشاكل التي توجت بالحرب المسلحة التي ابتدات عام 1980 وانتهت عام 1988 لتجد بعدها مسار العلاقات العراقية الأيرانية طريقا جديدا وان لم يتم لحد الان تحديد الحدود بشكل نهائي .

أهمية البحث

ونحن نعيش في مرحلة جديدة من تاريخ العراق ، فلا بد ان تعكس هذه المرحلة التغيرات المهمة على صعيد العلاقات الدولية ، وهي التغيرات التي تشمل أقامة علاقات التعاون بدل الصراع لان الصراع لم يؤدي الا الى تاخر التقدم الاقتصادي لكلا البلدين ، وبالتالي فان التعاون يتطلب اجراءات بناء الثقة المتبادلة ، وهذه الاخيرة تتطلب حل المشاكل العالقة وابرزها واهمها على الاطلاق مشكلة الحدود ، ومن هنا تتأتى أهمية البحث.

أولا : نظرة عامة على الحدود العراقية الأيرانية

عكست الحدود العراقية الأيرانية منذ مدة طويلة طبيعة العلاقات السياسية غير المستقرة بين العراق وايران ، بحيث أصبحت هذه الحدود مناطق لاثارة المشاكل بين الدولتين لمختلف الاسباب ، وهي مشاكل يمكن ان تقسم الى فرعين ، الاول مشاكل تتعلق بالحدود البرية بين الدولتين ، والثاني مشاكل تتعلق بالانهار المشتركة سواء أكانت انهار فرعية كنهر كنجان جم ونهر الوند ونهر كينر ، أو انهار رئيسية كنهر شط العرب .

ولذلك ، وقبل الولوج في مسارات تطور مسألة ترسيم الحدود العراقية الأيرانية ، على مدى القرن الماضي ، فانه لا بد من تاشير جغرافية الحدود العراقية الأيرانية ومواطن الحدود التي ادت الى الخلافات المستمرة والصراعات شبه الدائمة ، وكذلك تأشير مواضع التداخل الديمغرافي، اذ ان

التداخل بين السكان كبير ، وخصوصا ان منطقة الاحواز تقطنها اغلبية عربية عبارة عن عشائر عربية لها أمتداداتها في العراق.

أ- جغرافية الحدود العراقية الأيرانية

تمتد الحدود الشرقية للعراق من نقطة الحدود العراقية – التركية شمالا ولمسافة 1200كم ، حتى نقطة التقاء شط العرب بالخليج العربي ، وتتبع الحدود في قسم كبير منها خط تقسيم المياه بين احواض الانهار والجداول التي تنحدر من المرتفعات الايرانية في قسمها الغربي باتجاه نهر دجلة داخل الاراضي العراقية .

ويشكل قسم منها بعض روافد نهري الزاب الصغير وديالى ، والبعض الاخر عبارة عن مجارى صغيرة في اراضي محافظات ديالى وواسط (الكوت) وميسان (العمارة) والبصرة القريبة من الحدود .

ويكوّن قسم من هذه المجارى الحدود بين العراق وايران لمسافات قصيرة ، بينما يعبر القسم الاخر خط الحدود من منابعها في ايران لتصب في الاراضي العراقية المجاورة للحدود(3).

يعتبر القسم الاعظم من منطقة خط الحدود بين الدولتين ذو طبيعة تضاريسية جبلية معقدة وخصوصا في القسم الشمالي من خط الحدود ، اذ ان حدود المنطقة الجنوبية هي سهلية او مائية.

واذا كان خط المنطقة الحدودية من الشمال هو الجبال المرتفعة ، فأن تلك الجبال تختلف من حيث الارتفاع وتختلف بالتالي الخصائص الطوبوغرافية لمناطقها ،اذ توجد المناطق الجبلية المرتفعة في اقصى الجهات الشمالية الشرقية من العراق وهي ذاتها الجهات الشمالية الغربية من ايران ، أي في الجزء الشمالي من منطقة الحدود بين العراق وايران ، وفي هذه الجهات يتراوح ارتفاع القمم بين 5000–11000قدم وان بعضا من هذه المرتفعات هي سلاسل جبلية التوائية عالية ويكون التوائها في اتجاهات مختلفة (4). وبعد هذه المنطقة مباشرة تاتي منطقة الجبال الشديدة الارتفاع ويفصلها عن المنطقة السابقة بعض السهول اشهرها من الجانب العراقي سهول رانية وشهرزور ، اذ ان الجزء الاكبر من الجبال الممتدة بين العراق وايران توجد ضمن هذه المنطقة (5)، والتي تعتبر جبال التوائية متوازية الامتداد تقع بينها وديان طولية وتظهر فيها الرواسب العميقة .

تتجه السلاسل الجبلية بعد ذلك لتستمر في تشكيل الخط الحدودي بين العراق وايران حيث تتجه الى جنوب نهر الزاب الكبير باتجاه جنوبي شمالي حتى تصل الى جبال كوهي بامو جنوب نهر ديالى(6).

والى الجنوب من هذه الجهات توجد منطقة انتقالية والتي هي سلاسل جبلية شبه مرتفعة تمتد بشكل طولي وتوجد فيها سهول واسعة تمتد بين هذه السلاسل الجبلية والتي من أهمها سلسلة جبال حمرين وبشتكوه ، وقد أصبحت سلسلة جبال حمرين ضمن الجانب العراقي من الحدود ، في حين اصبح القسم الاكبر من جبال بشتكوه ضمن الجانب الايراني(7).

بعد تلك المنطقة والى الجنوب منها تبدأ الارض بالانخفاض بشكل سريع التدرج حيث يمكن اعتبارها مناطق سهلية او شبه سهلية ، على ان معظم هذه المناطق السهلية تقع ضمن حدود العراق الحالية ولا تقع ضمن حدود ايران منها سوى جزء محدود فقط(8) .

وعلى ذلك فالدلتا تقع ضمن الاراضي العراقية وقد تكونت من تربة عراقية . ويرى الاستاذ كوردن هستد ان المستنقعات والبطائح الموجودة بين محافظتي البصرة وميسان هي في الواقع جزءا من منطقة كانت مغمورة بالماء ضمن العراق (9).

ورغم مرور العديد من الازمنة الجيولوجية فان هذا الجزء لم يكتمل طمره بعد اذا ما علمنا ان الرواسب التي ينقلها نهري دجلة والفرات سنويا تقدر ب763 مليون قدم مكعب من الطمى الى منطقة السهل الرسوبي ، لذلك فانه من الناحية الطبيعية والجيولوجية تعتبر المستنقعات والاهوار وحتى السهول بين كلا الحدين السياسيين (العراق وايران) هي جزء من ارض العراق .

ب- التداخل الديمغرافي :

توجد في منطقة الحدود العراقية الإيرانية وعلى امتدادها من الشمال الى الجنوب مجموعات بشرية تتداخل ضمن منطقتي الحدود وقد تختلف تلك المجموعات انثروبولوجيا او لغويا واحيانا حتى دينيا ، وابرز المجموعات المتداخلة وامتدادا بخط عامودي من الشمال الى الجنوب هي :

1- **الاكراد** : يستوطن الاكراد الجزء الشمالي الشرقي من الحدود العراقية الايرانية من جهة العراق وكذلك من الجهة الشمالية الغربية للحدود الايرانية في ولايتي اذربيجان واردلان(10) وفي العراق تنتشر ضمن محافظات اربيل والسليمانية وحتى قسم محافظة ديالى* .

ومن العشائر المتداخلة بين العراق وايران في محافظة السليمانية عشيرة البشدرين وبعض اقسام عشيرة الجاف وعشائر بلباس وبجاسة ، اما في محافظة أربيل عشيرة الشيخ ممندي وعشيرة منتك وقسم من عشيرة بيران في قضاء رانية التي تتداخل مع عشيرة بيران الايرانية (11)، ويمكن اعتبار سلاسل جبال حمرين الحد الجنوبي التقريبي لانتشار الاكراد في الجهات الشرقية والشمالية

الشرقية من العراق ،اما في ايران فان الاكراد يتمركزون بشكل خاص في الاقسام الشمالية الغربية من البلاد كما في اذربيجان واردلان ومنطقة بكري وولاية كرمنشاه ولودستان .

ومن المجاميع الاخرى المتوطنة على الحدود هناك اضافة الى الاكراد يوجد الغجر(12) واقليات اخرى كالتركمان والاثوريين والارمن.

2- العرب : كما حال الاكراد فأن المجموعات العربية الاصل ايضا تتداخل ضمن منطقة الحدود المشتركة ولطالما خلق هذا التداخل مشكلات حدودية بسبب الطبيعة الرعوية لمعظم العشائر والتي ادت الى اعتبار منطقة الحدود التي يقطن جانبيها عشيرة واحدة انها قد تكون مراعي لكل العشيرة على الجانبين ولذلك كثرت مشاكل الرعي بين الطرفين. وهنا يشار مثلا الى العشائر العربية الساكنة في محافظة واسط في قضاء بدرة وكذلك قسما من عشيرة بني لام في محافظة ميسان .

على ان اهم العشائر تتمركز في منطقة الاحواز ، فالعرب الذين يسكنون في الاحواز يقطنون فيها منذ زمن بعيد وينتشرون ضمن منطقة الحدود مع ايران في الجهات السهلية وعلى السواحل ويزاولون الزراعة بشكل خاص كما ان البعض من الذين يقطنون المناطق الساحلية يزاولون حرفة صيد الاسماك(13) .

ومن القبائل العربية المهمة في الاحواز هي قبائل كعب وقد نزحت من العراق الى قيان ثم الى الفلاحية وانتشرت في الاطراف السفلى من نهر كارون ، واهم بطونها عشائر البو صالح ، البوكاسب ، البوغبش ...وغيرها، وقد استطاعت ان تحكم الاحواز ردحا من الزمن .

ومن القبائل العربية الاخرى بنو طرف الذين سكنوا الخفاجية والحويزة على حدود محافظة ميسان ، وهم بطن من طي قدموا من اليمن الى العراق وسكنوا الى جوار بني سالة احدى قبائل المنطقة في المحمرة ثم انتقلوا الى الخفاجية (14).

ومن القبائل والعشائر المهمة في الاحواز :

- الباوية : اصلهم من ربيعة وموطنهم شرق نهر الكارون .
- العنافجة : تعتبر من العشائر المتنقلة من الاحواز ويستقر قسم من افرادها في مناطق جرجر وشطيط.
- عشيرة كتيوات .
- عشيرة النعار.
- عشيرة بني سالة ويرجع نسبها العشيرة بني تميم وموطنها في منطقة الحويزة في الاحواز.

- عشيرة الشريفات يرجع نسبها الى عشائر الاشراف في مكة المكرمة وقد هاجرت الى الاحواز في بداية حكم بني كعب.
- عشيرة بني تميم : ويرجع نسبها الى عشائر المنتفك العراقية وهي من العشائر التي تنقلت في المنطقة الواقعة بين نهر الكارون وشط العرب .

أضافة الى العديد من العشائر الاخرى التي انضوت تحت عشائر اخرى منها السواعد والساجبة والحيادر وعشائر العتوب والمعدان والمقاطيف وعشيرة السادات(15).

ان هذه الحقيقة تشير وبوضوح الى اغلبية السكان العرب في أقليم الاحواز ،مما يعني تبعيته الطبيعية للعراق لانه كان جزءا منها ولزمن طويل قبل ان تحتله ايران . ومن المعلوم ان عربستان (الاحواز) كانت امارة عربية يحكمها الشيخ خزعل الذي لم يعترف بالسيطرة الفارسية على بلاده وحافظ عليها أمارة عربية مستقلة حتى يوم 20نيسان عام 1925 عندما اسرته حكومة فارس واقتادته الى طهران ، وبعدها الحقت عربستان بالدولة الفارسية(16).

ج-مشكلة الحدود النهرية واستغلال المياه

هناك عدة آنهار مشتركة بين العراق وايران معظمها يجري من الاراضي الايرانية وتنتهي في ارض العراق ،وشكلت هذه الانهار جزءا من الحدود بين البلدين ، وبالتالي جزءا من مشكلة الحدود العراقية الايرانية ، ونبعت هذه المشكلة ايضا من قيام ايران بقطع معظم هذه الانهار مما اضر بالاراضي الزراعية العراقية وهجرة سكانها الى مناطق اخرى ، ولم تحل هذه المشكلة بسبب تهرب السلطات الايرانية من الاجتماع مع السلطات العراقية ،واستمرت في قطع مياه نهر كنجان جم ونهركنكير ونهر الوند ونهر قره تو كما شيدت السدود على البعض الاخر وحولت مياهها الى الاراضي الايرانية مثل نهر الطيب ودويريج بحجة ان مياه الانهر تتبع من ايران وهي مياه ايرانية لا يحق للعراق ان ينتفع منها رغم انها تمر في اراضيه ، وهي بذلك تخالف مبدأ المشاركة في مياه الانهر الدولية .

ومن اهم الأنهار المشتركة :-

محافظة السليمانية – رافد بناوه سوته احد روافد نهر الزاب الصغير .

محافظة ديالى – رافد قره تو.

رافد الوند.

مجموعة الوديان والمجاري المائية القصيرة في قضاء مندلي – نهر كنكير .

محافظة واسط – نهر كنجان جم وكلال بدره.

محافظة ميسان – نهر الطيب .

نهر دويريج (خرخيرة).

شط الاعمى.

نهر الكرخة .

محافظة البصرة – نهر الكارون .

شط العرب.

ان مشكلات تقسيم المياه نجمت عن استغلال ايران المفرط لمياهها وحرمانها العراق من أي استفادة منها وكان في مقدمتها (كلال بدرة) الذي يروي كل من زرباطية وبدرة وجصان ، وقد قامت ايران ببناء سد عليه وحولت مياهه ، كما قامت ببناء سد على نهر كنجان جم الذي ينبع من الاجزاء الغربية لجبال بشتكوه والذي يشكل مجراه قبل دخوله الاراضي العراقية خطا للحدود بين العراق وايران لمسافة اربعة كيلو مترات وبعد مسافة قصيرة يلتقي بنهر (كافي رود) مكونا نهرا واحدا هو نهر بدره الذي يطلق عليه محليا بالكلال (17).

– **مشكلة شط العرب** :يتكون شط العرب من التقاء نهري دجلة والفرات عند كرمة علي ، ويصب بعد ذلك في الخليج العربي ، وقد كان شط العرب يلتقي سابقا في القرنة ثم تغير الالتقاء نحو الجنوب ، بعد ان اصبح نهر دجلة يخرج من جنوب هور الحمار ليلتقي بنهر الفرات ، واصبح المجرى الواقع بين القرنة وكرمة علي .

يبلغ طول شط العرب بين كرمة علي ومصبه في الخليج حوالي 110كم ، وعرضه يتراوح بين 2كم عند المصب الى حوالي 1كم عند البصرة ، ويتأثر باحوال المد والجزر في الخليج العربي الذي يتكرر مرتين يوميا ويصل الفرق بين منسوب المد والجزر الى حوالي 1,70م في ايام الصيف و25 سم خلال موسم الفيضان(18).

وتتبع مشكلة هذا النهر او المجرى المائي من عدم امكانية تثبيت الحدود النهائية فيه بين العراق وايران ، اذ يستند العراق على اثبات حقه في شط العرب الى معاهدة ارضروم الثانية عام 1847 والمادة الاولى من بروتوكول الاستانة 1913 ، ومحاضر لجنة تخطيط الحدود لسنة 1914 وكلها حددت الحدود بصورة واضحة بحيث جعلت جميع شط العرب وجزره خاضعة للسيادة العراقية عدا بعض الاستثناءات ومنها ان ما يأتي يعود الى فارس :

أ- جزيرة محلة والجزيرتين الواقعتين بين جزيرة محلة والضفة اليسرى من شط العرب.

ب-الجزر الاربعة الواقعة بين شطيط وماوية والجزيرتين الواقعتين مقابل منكوجي والتابعتان لجزيرتي عبادان .

ج-جميع الجزر الصغيرة الموجودة (وقت توقيع الاتفاقية) والتي قد تتكون فيما بعد مما يتصل عند هبوط الماء بجزيرة عبادان او في الاراضي الفارسية (الايرانية) الى اسفل نهر ناز الله (19).

ان جميع النصوص الموجودة في الاتفاقيات التي جرت بين الدولة العثمانية ودولة فارس اشارت الى ان شط العرب يبقى تابعا للاراضي العراقية فيما عدا الضفة اليسرى منه الذي وضع لتبعية ايران ، الا ان ايران وكما سنرى في القسم الثاني استمرت وبالتعاقب بنكران كل تلك الاتفاقيات انطلاقا من مجموعة حجج كان ابرزها حسب ما ادعت حاجتها الى مسافة كبيرة امام موانئها وخصوصا في عبادان لرسو السفن الايرانية وهو ما جعل خط الحدود في شط العرب يمثل نقطة توتر دائمة ومستمرة الخلاف، الى ان اتفق الطرفان في معاهدة آذار 1975على ان تسير الحدود في شط العرب مع مجرى الثالوك وهو ما اعتبرته ايران انجازا كبيرا لانها لطالما طالبت بان تقتسم شط العرب مع العراق .

ان مشكلة شط العرب بالتحديد اضافة الى مشاكل تحديد الحدود البرية والاراضي التي استحوذت عليها ايران بوضع اليد او عبر اتفاقيات ثنائية مع الدولة العثمانية او مشاكل الانهار المشتركة ،كلها ،ومن اجل وضع حلول نهائية لها ترضي الطرفين وان كان بدرجات مختلفة ادت لان يضع طرفا النزاع فارس –الدولة العثمانية ، وايران –العراق مجموعة من المعاهدات لحل مشكلة الحدود بخطوة نحو تحسين العلاقات التي استمرت متوترة منذ التاريخ القديم وحتى الى ما قبل زمن قصير وهو ما سيتم توضيحه في القسم الثاني من البحث .

ثانيا :الجهود المبذولة لحل مشكلة الحدود العراقية الايرانية

اذا ما رجعنا الى جذور الصراع العراقي الايراني ، وجدنا ان هذا الصراع ينقسم الى ثلاثة اقسام :

- الصراع حول الحدود البرية .
- الصراع حول تحديد الحدود في شط العرب .

- الصراع حول الانهار الحدودية المشتركة والتي قامت ايران بتحويل مياه اكثرها الى داخل حدودها وحرمت العراق من مياهها .

ويتضح من ذلك ان محور الصراع العراقي الايراني يتركز حول نقطة مركزية واحدة الا وهي (الحدود) وتحديدها بين الدولتين . ولذلك شكلت مسألة الحدود موضوع نزاع مستمر منذ القرن السادس عشر بين الدولة العثمانية التي سيطرت على العراق عام 1534 والدولة الفارسية التي كانت تطمع فيه ، وعندما خضع العراق للانتداب البريطاني اصبحت الحدود موضوع نزاع بين العراق وبريطانيا – الدولة المنتدبة –من جهة وبين فارس من جهة اخرى ، واستمرت نزاعات الحدود حتى بعد استقلال العراق الى ان وصل البلدان لحرب طاحنة لمدة ثمانية سنوات.

تتفق جل الدراسات على ان الحدود لم تكن تسبب تأزم الاوضاع وصولا لحالة الحرب لولا ان ايران اعتبرت كل المعاهدات والبروتوكولات التي تنظم حدودها مع العراق ليست ذات صيغة تنفيذية ، أي انها رفضت معاهدة ارضروم الثانية لسنة 1847 وبروتوكول الاستانة 1913 وتحديد الحدود سنة 1914 ، ومعاهدة زهاب 1937 ، وكذلك اخلالها ببنود اتفاقية الجزائر 1975 عندما حصلت على مبتغاها في شط العرب ، الا انها رفضت من جانبها تسليم الاراضي المتفق عليها للسلطة العراقية ، تلك التصريحات والافعال هي التي ادت لان تعتبر مشكلة الحدود عائقا أمام تطوير العلاقات العراقية الايرانية نحو الاحسن.

ان الدراسة الموضوعية تتطلب ان يكون الباحث موضوعيا ، أي لا يخضع قدر المستطاع للعواطف والاحكام المسبقة ، وللكتابات التي وضعت او وظفت لاغراض معينة ، وبالتالي فلا بد من الاخذ بنظر الاعتبار جميع ما كتب حول الموضوع ومن وجهات نظر متعددة ، ولذلك فقد فكر الباحث جديا بزيارة السفارة الايرانية في العراق لدراسة الرأي الرسمي للطرف الاخر ، لولا رداءة الاوضاع الحالية . وعلى اية حال ، وللموضوعية ، فان جل ما متوفر من مصادر علمية ، تشير الى حقيقة لا يستطيع التاريخ _ الان _ على الاقل ان ينكرها ، وهي ان ايران كانت دوما تخالف المعاهدات والاتفاقيات الثنائية ،لانها لم تكتف ابدا بما لديها وبما تتحصل عليه في كل مرة من اراضي العراق ، فكانت تتطلع في كل مرة للمزيد وتعمل وفق مبدأي (خذ وطالب) و(فرض الامر الواقع). والحقيقة انني عندما كتبت في هذا الموضوع ، اخذتني الدهشة من الافعال الايرانية ، ذلك ان حدودها المائية العظيمة على خليج عمان والخليج العربي كلها لم تكن لتكفي ايران ، وانما استمرت تطالب ب (شط العرب) رغم انه لا يرقى ابدا للخليج العربي او لخليج عمان ، الا ان

الاطماع الايرانية يبدو ان ليس لها حدودا ، وهذا الكلام لا يمكن ان يصفه احد باللاموضوعية ، لان التاريخ سجل ذلك، ولا تفسير للافعال الايرانية سوىذلك التفسير.

تتفق الاراء على ان معاهدة زهاب التي عقدت في 8 ايار 1639 هي اول معاهدة تتناول بشكل واضح تحديد الحدود بين العراق الذي كان خاضعا للدولة العثمانية والدولة الفارسية،والحقيقة انها اتت بعد معاهدة (اماسية) التي عقدت سنة 1555 وهي اول معاهدة بين الدولة العثمانية والدولة الفارسية ،والتي قيل انها ستضع حدا للحروب والغزوات بين الطرفين. الا ان احتلال الفرس للعراق ، وقيام الدولة العثمانية بشن حملة على الجيش الفارسي ، هي التي ادت فيما بعد لعقد معاهدة زهاب (20).

لم يلتزم الطرفين ببنود معاهدة زهاب ، واستمرت حالة الحرب بين الطرفين حتى معاهدة ارضروم الاولى في 28 تموز 1823 ومعاهدة ارضروم الثانية في ايار 1847 بعد ان لعبت الدولتان الوسيطتان روسيا القيصرية وبريطانيا دورا كبيرا في عقد هذه المعاهدة التي حققت لهما في الوقت ذاته اطماعا آنية واماني بعيدة المدى .

ورغم ان معاهدة ارضروم الثانية سلبت عربستان من الدولة العثمانية واعطتها للفرس ، فان ذلك لم يكن ليكفي الاطماع الفارسية ، فاخذت تطالب بحصة في شط العرب اكثر مما منح لها من حق حرية سير السفن الايرانية فيه ، فارادت ان تكون لها حصة في ملكيته ، وهو ما حدث خلال (بروتوكول طهران) في 4 تشرين الاول عام 1913 الذي تنازلت بموجبه الدولة العثمانية ووافقت على مرور خط الحدود بين البلدين في منتصف شط العرب بموجب القاعدة التي يطلق عليها تعبير (خط الوسط The Mediam Line) امام مدينة المحمرة وكانت اربعة اميال فقط .

ولان الايرانيين لا يكتفون بما ياخذون ، فانها اخذت تطالب بتنازلات جديدة ، وتم لها ذلك في اتفاقية 1937 التي حصلت بموجبها على تنازل جديد امام ميناء عبادان .

ولان (الطمع) الايراني لا يتوقف عند حد ، فقد قررت ايران الغاء معاهدة 1937 في 19 نيسان 1969 وطالبت بان يتم اقتسام شط العرب بينها وبين العراق ، واخذت تمارس مختلف الضغوط على الحكومة العراقية الجديدة ، واخذت تدعم الحركات المعارضة الكردية في شمال العراق ، مما حدى بالعراق الى عقد معاهدة 1975 والتي حصلت ايران بموجبها على تقسيم جديد للحدود في شط

العرب وهو ان خط الحدود يمر وفق نقطة الثالوك ، وهو ما يعني ان نصف شط العرب او اكثر اصبح لصالح ايران .

ولتبيان المعاهدات التي عقدت لحل مشكلة الحدود ، فاننا سنتناول ابرز المعاهدات ،وكيف تطور شكل تقسيم الحدود حتى وصل الامر لما هو عليه الان .

1- **معاهدة زهاب 1639** :وقد حددت الحدود على اساس العائدية ، أي عائدية المناطق والمدن لكل من الدولتين العثمانية والفارسية ، وقد عقدت في زمن السلطان العثماني مراد الرابع والشاه الفارسي صفي بهادر وقد جرى التوقيع عليها من قبل الطرفين وصودق عليها بعد ذلك وجرى تبادل التصديقات في نفس السنة .

2-معاهدة كردن سنة 1746 : وقد اشارت هذه المعاهدة الى مشكلة الحدود التي اكدتها معاهدة زهاب وعقدت في عهد السلطان محمود الاول ولم تنه المعاهدتين الحروب بين الدولتين حيث استمرت التحرشات الفارسية حتى وقعت غزوة كبيرة سنة 1820 بلغ التوغل الفارسي فيها اسوار بغداد ولكن مرض الكوليرا اوقف الزحف فانسحب الجيش الفارسي ودارت مفاوضات بين الجانبين ادت الى عقد معاهدة ارضروم الاولى (21).

3-معاهدة ارضروم الاولى 1823:بعد ان هاجم الفرس العراق عام 1820 وطلب والي بغداد النجدة من الباب العالي ، اعلنت الدولة العثمانية الحرب على فارس وحشدت الجيوش ووحدت القيادة تحت قيادة والي ارضروم وكان نتيجة كل ذلك عقد معاهدة ارضروم الاولى . ان هدف هذه المعاهدة هو انهاء حالة الحرب بالدرجة الاولى ، ولذلك لم تاتي على منازعات الحدود وتضع حدا لها لانها حددت الحدود بشكل عام كما ان المعاهدة لم تجدي نفعا في اصلاح ذات البين بين الدولتين واستمرت رغبة الفرس في التوسع على حساب الارض العراقية وهو ما كان السبب في عقد معاهدة ارضروم الثانية سنة 1847.

ان ما يلاحظ على المعاهدات الثلاث السابقة انها لم تتطرق بالذكر الى شط العرب والسبب يعود الى انه هذا الاخير ملك للدولة العثمانية وان الحدود الفارسية العثمانية بعيدة عنه تماما (22).

4-**معاهدة ارضروم الثانية 1847**:وقعت هذه المعاهدة في 31آيار 1847 وتعتبر من الوثائق الرسمية الهامة التي تستند عليها الحدود العراقية الايرانية ويتمسك بها العراق في دعم ادعاءه بشأن حدوده وقد نصت المادة الثانية من هذه المعاهدة بترك جميع الاراضي المنخفضة الواقعة في القسم

الغربي في منطقة زهاب الى الحكومة العثمانية في مقابل تعهد الحكومة العثمانية بان تترك للحكومة الفارسية القسم الشرقي أي جميع الاراضي الجبلية بما فيها وادي كرند ، وان تتنازل الحكومة الفارسية عن كل مطالبها من مطالب في مدينة السليمانية .

كما واعترفت الحكومة العثمانية بسيادة الحكومة الفارسية على مدينة المحمرة وميناءها وجزيرة عبادان والمرسى والاراضي الواقعة على الضفة الشرقية (اليسرى) من شط العرب ويحق للسفن الفارسية الملاحة في شط العرب بحرية تامة من موقع مصب شط العرب في البحر الى نقطة اتصال حدود الفريقين (23).

وبهذا امتدت حدود الحكومة الفارسية الى منطقة لم تكن قد وصلت اليها قبل هذه المعاهدة، الا وهي منطقة شط العرب والذي كان قبل ذلك بضفتيه شطا عثمانيا ونهرا عراقيا خالصا .

ان ما يؤخذ على هذه المعاهدة اضافة الى تنازل الحكومة العثمانية عن ارض عراقية بدون اذن من الشعب العراقي فانها بنفس الوقت لم تضع معيارا نهائيا ودقيقا لوصف الحدود (24)بشكل نهائي لا يقبل فيه أي لبس وغموض اذ ان غياب ذلك هو الذي جعل الايرانيين يتمادون في المستقبل بطلبات توسع في الحدود حول المؤانئ الواقعة على حدودها الجديدة في شط العرب .

ونتيجة لعدم وضوح الحدود بين الدولتين ولاطماع فارس التوسعية اقتضى الامر وضع حد للموقف المتأزم بينهما عندما تدخلت بريطانيا وروسيا القيصرية ضمانا لمصالحهما للتوسط لحل الخلاف وهو ما نتج عنه توقيع معاهدة جديدة هي معاهدة الاستانة .

5- معاهدة الاستانة 1869:وقد عقدت لتسوية مشاكل الحدود مستهدفة الابقاء على الوضع الراهن وابقاء الاراضي المتنازع عليها على وضعها حتى يتم التحديد النهائي للحدود ، وقد جاءت المعاهدة نتيجة لتشكيل لجنة مشتركة من ممثلي كل من بريطانيا وروسيا القيصرية والدولة العثمانية والدولة الفارسية والتي بدأت عملها عام 1850، على ان المعاهدة الجديدة لم توقف اعمال اللجنة الرباعية التي استمرت في عملها المتقطع حتى سنة 1870 حين اندلعت الحرب الروسية العثمانية التي عرقلت سير اعمال اللجنة ،ورغم عقد هذه المعاهدة فأن المشاكل والمنازعات استمرت بين الدولتين على ملكية بعض المناطق والقرى التي تقع على الحدود الى ان تدخلت بريطانيا وروسيا في النزاع القائم بين الدولتين العثمانية والفارسية وهو ما ادى بالنتيجة الى توقيع بروتوكول طهران 1911 وقد احتوى البروتوكول على مجموعة مواد نصت على تكوين لجنة لتخطيط الحدود في مدينة الاستانة

دون اشراك مندوبي الدولتين بريطانيا وروسيا بشكل أولي تعقبها لجنة فنية لتثبيت التخطيط النهائي على الطبيعة .

وقد اتفق الطرفان على ضرورة المحافظة على الوضع الراهن بحيث لا يجوز اتخاذ احتلال الاراضي المتنازع عليها احتلالا عسكريا سندا قانونيا في الادعاء بملكية تلك الاراضي .

6-بروتوكول الاستانة 1913: بالنظر لأختلاف وجهات النظر بين الطرفين العثماني والفارسي عضوي لجنة تحديد الحدود وفقا للمادة الاولى من بروتوكول طهران ، فقد بدات مفاوضات رباعية بين الدولتين العثمانية والفارسية وكل من بريطانيا وروسيا كدولتين وسيطتين بحيث تمكنت الاطراف المعنية من عقد بروتوكول تحديد الحدود ، الذي وقع عليه في الاستانة في 4تشرين الثاني 1913، وبعد تدخل الحكومة الروسية وافقت الدولة العثمانية على خط الحدود الذي اوضحته مذكرة روسية سابقة لتحديد الحدود في القسم الشمالي من الحدود العثمانية الفارسية ،وفي عام 1914 جرى تخطيط الحدود بين الدولتين من قبل لجنة خاصة اطلق عليها اسم لجنة تحديد الحدود (25).

وقد حددت اللجنة الحدود البرية على اساس استخدام خطوط الطول والعرض في تحديد بعض مناطق الحدود ، اضافة الى اخذها احيانا باعتبار الطبيعة الجغرافية لبعض مناطق الحدود . وفي المناطق الجبلية فقد أخذت اللجنة المبادئ الثلاثة المتبعة في هذا الصدد وهي اتباع خط القمم وخط تقسيم المياه وخط قدمات الجبال .اما فيما يتعلق بشان تحديد الانهار الحدودية بين الدولتين فان اللجنة اخذت بمبدأ ان الحدود تسير من مجرى النهر ، وقد اتخذت من خط وسط المجرى حدودا في جميع تلك الانهار ما عدا شط العرب حيث ان تلك الانهار تمتاز بعدم صلاحيتها للملاحة (26).

اما بشان الحدود في شط العرب فقد اعتبرت اللجنة الضفة اليسرى الشرقية لنهر شط العرب حدا سياسيا بين الدولتين بحيث اصبح النهر وجميع الجزر الموجودة فيه تحت السيادة العثمانية فيما عدا جزيرة محلية (الحاج صلبوخ) والجزيرتان الواقعتان بين جزيرة محلية والضفة اليسرى (الشرقية) من شط العرب والجزر الاربع الواقعة بين جزيرة شطيط وجزيرة معاوية والجزيرتان الواقعتان مقابل منيوحي والتابعتان لجزيرة عبادان وجميع الجزر الموجودة (وقت توقيع الاتفاقية) والتي قد تتكون فيما بعد والتي تتصل عند هبوط الماء بجزيرة عبادان والاراضي الفارسية الى اسفل نهر ناز الله(27).

ورغم كل ما حصلت عليه ايران من تنازلات ضمن تلك الاتفاقية ، وهو كسبها لتنازل الحكومة العثمانية عن المحمرة ومنطقتها العربية الى الحكومة الايرانية وهو ما يمثل توسعا ايرانيا على حساب العراق مرة اخرى ، فان –ايران– استمرت بالسياسات العدائية تجاه العراق ، واستمرت بالمطالبة بالحصول على تنازلات جديدة من العراق ، وهو ما ادى لعقد معاهدة جديدة وهي معاهدة 1937 .

7–معاهدة سنة 1937: عندما انفصل العراق عن الامبراطورية العثمانية في اعقاب الحرب العالمية الاولى واصبح دولة مستقلة ورث بذلك المعاهدات التركية الخاصة بالاقليم العراقي ومن هذه بروتوكول سنة 1913 ومحاضر لجنة تحديد الحدود سنة 1914 ، وبالتالي فان اتفاقية 1913 نصت على ان وضع الحدود هو نهائي عند تصديق الطرفين عليه ولا يحتاج الى اية مراجعة بعد ذلك .

الا ان حقائق التاريخ اشارت الى ان الحكومة الفارسية ربما لم يرضها ما حصلت عليه من تنازلات في كل الاتفاقيات السابقة ، اذ بدات تحاول في فترة الانتداب البريطاني على العراق ، تعديل الحدود بما يحقق لها مزيد من التوسع ، وعليه ادت مخالفات موظفي الكمارك الفارسية ، وعدم احترام السفن الفارسية لتعليمات ادارة ميناء البصرة في شط العرب ، وخرقها لقواعد الملاحة فيه ، بالحكومة العراقية الى رفع اكثر من شكوى الى عصبة الامم للتدخل في حل المسالة ،منها الشكوى المرفوعة في 29 تشرين الثاني 1934 .

لم تفعل عصبة الامم ما من شانه حل الخلاف بصورة جذرية ، وارادت من الطرفين – العراق وايران – حل القضية بالحوار الثنائي ، وهو ما لم يؤد الى اية نتائج فعلية ترضي الطرفين .

لقد كان محور الاحتجاجات العراقية يدور حول اعمال التدخل المسلح التي تقوم بها ايران في شط العرب وتجاوزها الحدود العراقية وانشاءها مخافر وحراسة بالقوة المسلحة في داخل الاراضي العراقية ، وكذلك تجاوزها حصة العراق في مياه النهر المشتركة .

ادى تطور الامور ، وقيام الانقلاب العسكري في العراق (انقلاب بكر صدقي 1936) ومحاولة هذا الاخير حل القضايا العالقة لصالح استقرار السلطة ، ومطالبة ايران المستمرة للحكومات العراقية السابقة وحكومة الانقلاب بتنازل العراق عن اربعة اميال كمرسى لرسو السفن الايرانية امام عبادان ،ادى ذلك كله لتوقيع اتفاقية 1937 التي اكد فيها الطرفان المتعاقدان في المادة الاولى منها انهما ملزمان بمراعاة البروتوكول المتعلق بتحديد الحدود العثمانية الايرانية والموقع عليه في الاستانة

بتاريخ 4 تشرين الثاني 1913 ومحاضر جلسات لجنة تحديد الحدود لسنة 1914 ، ثم اعلنا بان خط الحدود بين الدولتين هو عين الخط الذي تم تعينه وتخطيطه من قبل اللجنة المذكورة مع مراعاة استثناء تورده المادة الثانية ، وهنا حصلت ايران على تنازل جديد اعطته اياها الحكومة العراقية الانقلابية ، وهو تنازل لم يبيح القانون الاساسي العراقي الصادر سنة 1925 لاياها فعله ، اذ نصت المادة الثانية عشر على عدم السماح بالتنازل عن اية ارض عراقية لاي طرف كان .

وقد حققت ايران من هذه المعاهدة مجموعة مكاسب ابرزها ، تنازل العراق لايران عن جزء من اقليمه في شط العرب اذ تعدل بموجب المادة الثانية خط الحدود الايرانية العراقية امام عبادان ليكون بموازاة خط التالوك (28)، بعد ان كان بمستوى المياه المنخفضة في الضفة الايرانية ، اما ايران فان الثمن الوحيد الذي قدمته للعراق هو تعهدها للحكومة العراقية بحل قضايا الحدود المعلقة وفق بروتوكول الحدود لسنة1913 ومحاضر جلسات لجنة الحدود لسنة 1914 وهو امر كان عليها ان تنفذه منذ عشرات السنين من تلقاء نفسها احتراما لالتزاماتها القانونية (29).

واعتبارا من عام 1938 أي عندما تم التصديق على المعاهدة ، فقد تالفت لجنة لتثبيت دعائم الحدود وباشرت اعمالها الى ان تعطلت عن العمل عام 1940(30).

8-اتفاقية الجزائر لعام 1975: في التاسع عشر من نيسان عام 1969 قامت ايران بالغاء معاهدة 1937 من جانب واحد بعد ان اعتبرت ان المعاهدة غير عادلة بحقها (31)، وقد بررت الحكومة الايرانية فعلها هذا بالادعاءات الاتية :-

أ- ان معاهدة ارضروم لعام 1847 كانت مفروضة عليها من قبل ممثلي بريطانيا وروسيا القيصرية .

ب- ان ايران أفصحت عن عدم رضاها عن معاهدة ارضروم لعام 1847 في مناسبات عدة .

ج- ان معاهدة الحدود المعقودة عام 1937 عقدت في ظروف كان العراق فيها مستقلا اسما فقط ، وان بريطانيا وقفت الى جانب العراق وضغطت على ايران دوليا .

بينما تشير الحقيقة الى ان بريطانيا كانت تحابي ايران وتحاول كسب شاه ايران وكان الصراع بين العراق وبريطانيا على اشده (32).

وبعد ان الغت ايران المعاهدة ، استمرت في ادعاءاتها بان لها حق السيادة على شط العرب بدعوى ان اغلب مياهه تاتي من نهر الكارون الذي ينبع من ايران ، وان تجارتها الخارجية تتوقف

على سيطرتها على شط العرب ، وبما ان اغلب السفن التي تسير فيه ترسو في الموانئ الايرانية فان لايران حق الادارة الاكبر للشط .

كما طالبت ايران بتأسيس أدارة مشتركة للملاحة في شط العرب ،وبان هذا هو الاساس القانوني الوحيد المعترف به عامة لتحديد الحدود في الانهار الدولية الصالحة للملاحة .

اضافة الى التعديات الايرانية على السيادة العراقية على شط العرب فانها اخذت تضغط باتجاه اخر على العراق ، عندما اخذت تدعم حركات التمرد في شمال العراق التي قادها الاكراد ضد الحكومة المركزية في بغداد ، وقامت باستدعاء قادة الحركة من واشنطن للاستقرار فيها ، وبالتالي وضعت عبئا مضافا على الحكومة المركزية التي ما زالت تحارب من اجل انجاح قرار التأميم الذي اثار حنق الدول الغربية على العراق .

كما ان مشاركة العراق في الحرب ضد اسرائيل استدعى تأمين جبهتها الشرقية
وبالتالي لابد من حل المشاكل العالقة مع ايران وهو ما شكل احد الاسباب التي دفعت الحكومة العراقية للقبول بعقد معاهدة 1975 في الجزائر ، وهذا ما قالته الحكومة العراقية عند توقيعها على المعاهدة .

ولان توتر العلاقات بين العراق وايران بلغ حدا كبيرا ، فقد استغلت اطراف منظمة الاوبك اجتماع المنظمة في الجزائر للتوسط بين العراق وايران لعقد اتفاقية نهائية لحل المشاكل العالقة بين الدولتين العضوتين في المنظمة .

وفي 6 آذار 1975، وفي الجزائر ،توصل العراق وايران بواسطة الرئيس الراحل هواري بومدين الى عقد معاهدة 1975 والتي نصت على الاتي (33):

1- اجراء تخطيط نهائي للحدود البرية في البلدين وفقا لما نص عليه بروتوكول الاستانة 1913 ومحاضر لجنة تحديد الحدود 1914.
2- تحديد الحدود النهرية وفقا لما نص عليه القانون الدولي الخاص بالانهار الدولية الصالحة للملاحة .
3- وضع حد نهائي لكل التسللات ذات الطابع التخريبي بين البلدين .
4- اعتبار هذا الاتفاق عنصرا لايتجزا لحل شامل .

كان من المفروض ان يحصل كلا الطرفين على مكاسب من المعاهدة ، فايران حصلت على مكسب تقاسم شط العرب مع العراق ، اذ قبل العراق خط التالوك كخط حدود في شط العرب ، مقابل ان تتراجع ايران عن الاراضي العراقية التي اغتصبتها في عهود سابقة ، خلاف بروتوكول الاستانة لعام 1913 ومحاضر جلسات لجنة الحدود الملحقة به .

لقد كان مكسب صانع القرار العراقي من هذه الاتفاقية انه حيد الجهود الايرانية لدعم حركة التمرد الكردي في شمال العراق ، وبالتالي استطاعت الحكومة مواجهة ذلك التمرد وانهائه ، ولذلك – وحسب اعتقادنا – فأن صانع القرار في العراق راى ان تأمين وحدة البلد ، والسيطرة المركزية القوية على البلد ، هو اهم واولى من السيطرة (الفردية) على مجرى مائي قد يحقق تقاسمه مع طرف اخر نفس الغرض . كما ان صانع القرار راى ضرورة استعادة الاراضي البرية التي اغتصبتها ايران بمرور الوقت والتي لا يمكن اعادتها الا بحالتين : حرب شاملة وهو ما يعني الدمار الشامل للطرفين ، والخيار الاخر الاتفاق الثنائي ويقدم كل بلد تنازلات للاخر .

الا ان ما حصل ، ان ايران ورغم استفادتها من جانب تقاسم شط العرب مع العراق وفق مجرى الثالوك ، الا انها رفضت تسليم العراق الاراضي المحتلة وخاصة في(سيف سعد) و (زين القوس) ، وهو ما ادى لتوتر العلاقات من جديد ، ووصولها لاعلى حالات الصراع ، وهي حالة الحرب المسلحة التي استمرت ثمانية سنوات ، بعد ان اعلن العراق رفضة لمعاهدة1975 واعادة شط العرب نهرا عراقيا وطنيا خالصا ، ورؤيته ان الحرب تعني (استعادة كل جزء من الارض المحتلة).

النظام في العراق اراد تحييد ايران وعدم اتخاذها موقفا عدائيا منه ووقوفها بجانب التحالف الدولي ، وافق على العمل بمقررات اتفاقية 1975 والتي تعني تحقيق المصلحة الايرانية باقتسامها لشط العرب مع العراق ، حتى مع عدم اعادتها الاراضي التي استولت عليها سابقا . وعلى الرغم من ان العلاقات بعد ذلك اخذت تتحسن شيئا فشيئا(37) ، الا انه لم يتم أي تطور حول مسألة تخطيط الحدود بشكل نهائي ، وما زالت الحدود العراقية الايرانية مسألة قد تثير الخلاف في أي وقت في المستقبل اذا لم يتم تحديدها نهائيا، وبشكل يرضي الطرفين ، وعندها ستصبح الحدود المشتركة ، بما فيها من تداخل جغرافي واثني وقومي وديني ، قوة تآلف وصداقة لا مصدر للصراعات والحروب .

ان ذلك مرهون بما ستكون عليه نظرة النظام الذي سيحكم العراق في المستقبل، لايران ، وكذلك مدى شعور صانع القرار في ايران ان علاقات الصداقة مع العرب اهم بكثير من التاريخ الامبراطوري الفارسي الذي يصور العرب وكانهم ما زالوا – ويجب ان يبقوا – تابعين للفرس .

ان تاريخ اخلال فارس وايران بالمعاهدات المعقودة مع العراق حول الحدود يجب ان يتبدل تماما ، وما دامت الحكومة الان في العراق ترى في ايران جارا مسلما صديقا على عكس الحكومة السابقة التي رات فيها طرفا مهددا ، وما دام العراق بعد الاحتلال يعتبر دولة ضعيفة جدا بالمقارنة مع القدرات الايرانية المتنامية ، فلا داعي اذا لان تستمر ايران بتصرفاتها لاضعاف العراق ، وعليه لا بد من البدء بخطوة جديدة على مسار العلاقات ، كلها تفاؤل وامل لبناء علاقات طيبة ، يكون مرتكزها الترسيم النهائي للحدود العراقية الايرانية وبما يشعر المواطن العراقي ان لا اطماع مستقبلية لايران ابدا في الاراضي والمياه العراقية .

الخاتمة

اعلنت السلطات العراقية في يوم 17 كانون الثاني 2006 عن قيام القوات البحرية الايرانية بجرح واحد واعتقال ثمانية من جنود خفر السواحل العراقيين اثناء مطاردة هؤلاء لسفينة محملة بالنفط العراقي المهرب ، بينما انكرت السلطات الايرانية ذلك الحادث، وقبل ذلك اشتبكت سلطات الحدود العراقية مع مجموعات لتهريب الوقود قالت سلطات مدينة البصرة ان عناصرا ايرانية تدعم جماعات التهريب هذه ، وغيرها من حوادث الحدود التي تاتي مكملة لحلقة الخلاف الحدودي العراقي الايراني الذي لم يحل نهائيا لحد الان رغم توقيع كلا الطرفين على اكثر من اتفاقية دولية بهذا الخصوص ، وكان الطرفان –او احدهما على الاصح – يعمل بمقولة احد السياسين الفرنسيين ((ان الاتفاقيات الدولية عمرها بعمر الورود)) فان ايران كانت على الاغلب ترى ان للاتفاقيات الحدودية مع العراق أجلا لا بد ان ينقضي ، وتبدأ من جديد الخلافات ليعقد بشأنها اتفاقيات وحلول جديدة بعد ان تكون قد كسبت مكاسب جديدة .

لقد أتضح من خلال ما تمت مناقشته اصرار الحكومة الايرانية على مخالفة مواد المعاهدات والاتفاقيات رغم وضوحها ، كما انها لم تتخذ موقفا ثابتا ازاءها ، وانما توافق عليها حينا وترفضها حينا آخر ، متوخية من وراء ذلك الضغط على العراق للحصول على مكاسبها الاقليمية .

فبعد ان تم تحديد الحدود العراقية الايرانية في معاهدة زهاب 1639 المعقودة بين الدولة العثمانية التي كان العراق تابعا لها والامبراطورية الفارسية ، لم تلتزم فارس بالاتفاقية وكانت دوما تختلق الاعذار لكي تبرر عدم التزامها بالمعاهدات التي توقعها مع الجانب الاخر ، فلو نظرنا الى اتفاقيات ارضروم وبروتوكول الاستانة واتفاقية 1937 لوجدنا ان ايران كانت دوما تبرر بمختلف الحجج انتهاكها للاتفاقيات الموقعة .

فتدعي ايران ازاء معاهدة ارضروم الثانية بانها عبرت عن عدم رضاها من المعاهدة في عدة مناسبات ، وادعت ان بروتوكول الاستانة 1913 ومحاضر جلسات تحديد الحدود 1914 كان نتيجة ضغوط دولية عليها ، لذا لم يصدق عليها البرلمان الايراني ، وان خط الحدود لسنة 1913 يؤدي الى تغيرات في الوضع الإقليمي الفارسي ، وعملا باحكام الدستور الفارسي لا بد ان ينال موافقة البرلمان والا فأنه يعتبر اتفاقا غير مشروع.

كما وقامت بالغاء اتفاقية 1937 في 19 نيسان 1969 ، رغم ان الاعراف الدولية لا تجيز الغاء المعاهدات الدولية من طرف واحد ، وانما لا بد ان يتم الالغاء من الطرفين المتعاقدين اذا لم يكن هناك نص في الاتفاقية يجيز ذلك ،. وقد ادعت ايران ان المعاهدة عقدت في ظروف كان العراق فيها مستقلا بالاسم فقط وان الوثائق التي تشير الى تسوية خلافات الحدود قد قررت من قبل الحكومة البريطانية . وهو ادعاء واهن لان العراق لو كان يملك خيارا مستقلا لما كان اعطى لايران شبرا واحدا من الاراضي العراقية وليس ضفة نهر وطني بكاملها، وبالتالي شبه شريك في حدود النهر (شط العرب) إذ انه ليس من مصلحة العراق ان تسيطر دولة اخرى على احدى ضفتي النهر وهو الشريان الحيوي الوحيد الذي يصله بالعالم الخارجي عن طريق البحر .

واذا كان العراق قد الغى معاهدة 1975 ، فان السبب الرئيس يعود لأن الجانب الايراني لم يلتزم بما وقع هو عليه ، اذ كان من المفروض مقابل ان يتقاسم شط العرب مع العراق ، كان عليه ان يعيد للعراق الاراضي البرية التي استحوذ عليها في الاوقات السابقة وهي اراضي اخذها لضعف السلطة العثمانية او الحكومة التي حكمت العراق بعد استقلاله.

والآن ، وهو ما يهمنا من كتابة البحث _ اذ ان الماضي انطوى ونحن نفكر لأجل المستقبل ، فالمستقبل يتطلب من ايران وما دامت الحكومة السابقة في العراق قد تغيرت بفعل ما هو معروف من الظروف الحالية ، فان على ايران البدء بصفحة جديدة من التعامل مع العراق مرتكزها الاساس

الثقة المتبادلة والنظر الى العراق ليس بصفته البلد المحتل ، وانما العراق الذي يمكن ان يعود قويا كما كان في حرب السنوات الثمان عندما قبلت ايران مرغمة قرار مجلس الامن الدولي 598 . وما دامت السلطة الحاكمة الآن في العراق ترى في ايران بلدا مسلما وجارا حسنا ، فان على ايران ان تنظر الى العراق ايضا وفق ذات الرؤية العراقية ، وان البدء بصفحة مشرقة من العلاقات يتطلب اولا حل الخلاف الحدودي ، واذا كان البعض يرى ان (لا خلافا حدوديا حاليا مع ايران) فان ذلك يجب ان يؤطر باتفاقية جديدة لا مجال فيها لأي طرف بانتهاكها او رفضها فيما بعد اذ ان تجربة التاريخ مع الجانب الايراني تشير الى ان ايران لم تلتزم باتفاقياتها السابقة ولطالما ارادت التوسع.

اننا اذا كنا (لا نريد ان نلعن الظلام بل نشعل الشموع) فاننا نرى الان في ايران دولة مهددة من قبل اسرائيل والولايات المتحدة ، واذا كان العراق قد تعرض للاحتلال، فاننا لا نريد لبلد جار ومسلم ان يتعرض لما يتعرض له العراق ، ولكن على ايران في المقابل ان تنظر من زاوية الصداقة والاخوة الاسلامية لا من زاوية التاريخ الامبراطوري القديم الذي استمر فيه العراق تابعا لسنين طويلة الى فارس .

وعليه فان حل الخلافات العراقية مع دول الجوار ، خطوة اولى ومهمة لانها تكفل ان يوجه العراق اهتمامه للداخل ولعملية البناء الداخلي بدل ان يستنزف قدراته في صراعات مع الخارج لن تؤدي الا لمزيد من التأخر والانحطاط الاقتصادي.

قائمة المصادر والهوامش التوضيحة

1- لتفاصيل اكثر ارجع الى ،التسلح ونزع السلاح والامن الدولي ، الكتاب السنوي 2004، مركز دراسات الوحدة العربية ، ط1 ، بيروت ،2004.

2- سالم محمد بديوي الكبيسي ، الحدود العراقية الايرانية "دراسة جيوبوليتيكية"، رسالة ماجستير ، المعهد العالي للدراسات القومية والاشتراكية ،1981، ص 7-8.

3- فلاح شاكر اسود ، تحديد الحدود العراقية – الايرانية بين سنتي 1639-1875 ،ضمن كتاب اضواء على العلاقات العراقية – الايرانية ، ج2 ، مقالات وابحاث ، اعداد امانة الدراسات والبحوث ، بغداد، د.ت ،ص123.

4- كوردن هستد ، الأسس الطبيعية لجغرافية العراق ، ترجمة جاسم محمد الخلف ،بغداد ،1948 ، ص 18 وما بعدها.

5- سالم محمد بديوي الكبيسي ،مصدر سبق ذكره،ص28-29.

6- أهم طريق يربط هذه المنطقة الجبلية بالحدود الايرانية هو الطريق الذي يوصل اربيل براوندوز يضاف له الطريق المهم الاخر الذي يربط بين طهران وبغداد وهو الذي يمر بخانقين وكرمنشاه.

7- ابراهيم شريف ، الموقع الجغرافي للعراق واثره في تاريخه العام واثره حتى الفتح الاسلامي ، بغداد ، مطبعة شفيق ،ص258.

8- سالم محمد بديوي الكبيسي ، مصدر سبق ذكره،ص32.

9- كوردن هستد ، مصدر سبق ذكره،ص36.

10- خالدة رشيد السعدون ،عوامل تعليم الحدود بين العراق وايران ، رسالة ماجستير،جامعة بغداد ، 1972،ص3.

- يوجد الاكراد ضمن محافظات اخرى من العراق مثل دهوك التأميم والموصل الا انها لا تعتبر ضمن مناطق الحدود العراقية الايرانية .

11- فلاح شاكر اسود ،مشكلة الحدود الشرقية للوطن العربي ، ضمن كتاب اضواء على العلاقات العراقية – الايرانية ،مصدر سبق ذكره ،ص169.

12- اعتبر بعض الكتاب ان الغجر هم من ضمن الاكراد بينما اعتبرهم اخرون مجموعات مستقلة تماما عن الاكراد على اعتبار ان العادات الاجتماعية والتقاليد مختلفة كثيرا بين الجانبين .

13- صلاح الدين عبد القادر ، مشكلة عربستان ،ضمن كتاب اضواء على العلاقات العراقية – الايرانية ،مصدر سبق ذكره ،ص253-259.

14- سالم محمد بديوي الكبيسي ، مصدر سبق ذكره،ص40-41.

15- بالتفصيل أنظر ،مصطفى النجار وفؤاد الراوي ، عربستان ،بغداد ،1980،ص26 وما بعدها.

16- خالد العزي ، التطور التاريخي للنزاع العراقي الايراني حول الحدود ،صحيفة الجمهورية البغدادية ، العدد 4037،19 آيلول 1980.

17- فلاح شاكر اسود ،مشكلة الحدود الشرقية للوطن العربي ، ضمن كتاب اضواء على العلاقات العراقية – الايرانية ،مصدر سبق ذكره ،ص157.

18- جاسم محمد الخلف ، محاضرات في جغرافية العراق الطبيعية والاقتصادية والبشرية ، بغداد، ط2، 1961،ص 183.

19- شاكر صابر الضابط ، العلاقات الدولية والمعاهدات الحدودية بين العراق وايران ، دار البصري ، بغداد ، 1966،ص84 وما بعدها .

20- خالد العزي، مصدر سبق ذكره، ص114.

21- فلاح شاكر اسود ،مشكلة الحدود الشرقية للوطن العربي،مصدر سبق ذكره ،ص144.

22- جابر الراوي ، الحدود الدولية ومشكلة الحدود العراقية الايرانية ،مطبعة دار السلام ، بغداد، 1975،ص 217-225.

23- شاكر صابر الضابط ،مصدر سبق ذكره، ص63.

24- عبد العزيز نوار ، تاريخ العراق الحديث، القاهرة ،1968،ص 235-236.

25- جابر الراوي ، مصدر سبق ذكره، ص272.

26- سالم محمد بديوي الكبيسي ، مصدر سبق ذكره،ص62.

27- لتفاصيل اكثر حول اسباب عقد الاتفاقية أنظر ، جابر الراوي ، مصدر سبق ذكره،ص 247وما بعدها.

28- خط التالوك يعني استحواذ ايران على ما مقداره 7,75 كم امام عبادان وبالتالي انتفاع ايران من شط العرب بصورة اكبر من السابق . أنظر : مصطفى النجار ، التاريخ السياسي لمشكلة الحدود الشرقية للوطن العربي ، بغداد،1974، ص277.

29- وثائق وزارة الخارجية العراقية (حقائق عن الحدود العراقية الايرانية)، بغداد ،1960،ص20-26.

30- نبيه الاصفهاني ، يوميات الحرب العراقية الايرانية –الجذور التاريخية ، مجلة السياسة الدولية ،العدد85، القاهرة ، 1986،ص130.

31- عمر عز الرجال ،عملية صنع قرار الحرب العراقية الايرانية من جانب العراق ، مجلة السياسة الدولية ،العدد85، القاهرة ،1986، ص88.

32- صلاح الدين عبد القادر ، أضواء على مشاكل عربية ودولية ، بغداد، 1972.

33- نبيه الاصفهاني، مصدر سبق ذكره،ص88.

34- لم يتحدد لحد الان قانونيا من هو الطرف البادئ بالحرب ، اذ يعلن العراق ان ايران هي التي اخلت بالتزاماتها واعلنت مبدأ (تصدير الثورة) وقصفت المناطق الحدودية العراقية بالمدافع الثقيلة وخصوصا في مندلي ، واعتداءاتها على المخافر الحدودية العراقية . اما ايران فما زالت تذكر بان العراق هو الذي اعلن الحرب وبدأها في 22 آيلول عندما قصفت الطائرات العراقية الموانئ الايرانية وعلى اثر رفضه الاستمرار باتفاقية 1975.

35- تشير اغلب المصادر الى ان ايران طالما رفضت الجهود الدولية والاقليمية لانهاء الحرب، لانها كانت تتصور ان كفتها راجحة في الحرب على العراق وانها ستحقق مطامعها في الاستحواذ على اراضيه وخصوصا انها كانت ترفع شعار (تصدير الثورة)، وبغض النظر من الذي بدء الحرب ، فأن انسحاب العراق الى الحدود الدولية بعد توغله في ارض ايران، يعفي العراق من مسؤولية استمرار الحرب والخسائر التي ترتبت عليها .

36- علي ابراهيم ، مفاوضات السلام العراقية الايرانية ومستقبل السلام في منطقة الخليج ، مجلة السياسة الدولية ، العدد99، القاهرة ،1990، ص35-36.

37- حول ذلك التحسن انظر بالتفصيل بحثنا ، تطبيع العلاقات العراقية الايرانية عام 1990وحتى الوقت الحاضر ،مجلة دراسات وبحوث الوطن العربي، الجامعة المستنصرية، العدد 17، تموز 2005.